النقل والعقل اللّغويَّان عند أبي القاسم السُهيْليّ (508هـ-581هـ)

The linguistic mind and transition with Abu al-qassem al-Suhaili (508H-581H)

تقي الدين جلّال*

تاريخ تقديم البحث **2017/12/14** تاريخ القبول **2018/1/7**

ملخص

اشتهر أبو القاسم السهيلي وهو أحدَ أعلام الأندلس في القرن 6هـ باستنباطاته الدقيقَة، بالإضافة إلى آرائه التي تميّز وانفرد بها في علوم اللغة العربية؛ والتي حددت منهجه اللغوي. وسأتناولُ في هذا المقال توظيفَهُ للشاهد النَّحوي بنوعيه: النّقْلي الذي يشملُ مواضيعَ السّماع (القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، كلام العرب)؛وأعرج على مراتبه واستعمالاته في منهجه. والعقلي الذي يشملُ مواضيعَ القياس والعامل والعلّة وأبين آراءه فيها.

الكلمات الدالة: أبو القاسم السهيلي، العقل، النقل، السماع، الاحتجاج

Abstract

Abu al-qassem al-Suhaili one of the flags popular of Andalusia in the sixth century Hijri. He was famous for his subtleties elicitations in addition to his special views in the Arabic language which determine his linguistical approach.

In this article, I will deal with his use of the two forms of the grammarian text;

- Transmissional which includes the listening subjects (Quran, Hadith, And the Arabien talk) I will also pass through his spots and uses in his approach.
- Mental and I will show his views in it.

Keyboard: Abu al-qassem al-Suhaili, Mental, Transmissional, listening subjects.

*قسم اللغة العربية وآدابها،كلية الأداب واللغات ،جامعة لونيسي علي، العفرون .

مقدمة

يُعَدُّ علم النحو من أجَلِّ علوم اللغة العربية وأهمِّها، ولقد عكف النحاة منذ نشأتِه يتدارسونَه ويبحثون مسائِلَه ويستنبِطون قواعدَه حتَّى وَصَلَ بهم الأمرُ إلى أنْ وضعوا أصولًا له تضبِطُ مسائله وتُحِيطُه بِحُصون منيعة. وكان منهجُهم في ذلك؛ الاحتفاءُ بالنقل ثُمَّ إعمال العقل فيه، ونظرا لذلك نشأت مدرستا البصرة والكوفة؛ وهما أولى المدارس في النحو فتعدَّدت الآراءُ في المسائل العربية؛ أصولِها وفُروعِها، وصاحبَ ذلك احتِجَاجُ كلِّ طرف لِمَا يذهب إليه بما أُوتي من الحجج، وسارت على نهجهما مختلف المدارس النحوية فيما بعد، وجديرٌ بالذكر أنَّ الحجج النحوية تنقسم إلى قسمين: نقلية تثبت بالسماع « فالمنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح ، البالِغِ حدَّ الكثرة، وهذه الخطوة الأولى لا تتجاوزُ النَّقلَ والاستقراءَ والكشفَ عن هيآتِ المسموع، وملاحظةَ اختلافِ الصور باختلاف الواقع»[1]، وحُجَجٌ عقليَّةٌ تتمثَّلُ في القِياس بأنواعه وما يلحَقُ به من وجوه الاحتجاج وهي كثيرةٌ تخرجُ عن حدِّ الحصر « فإذا انتهى النحوي من الملاحظةِ والاستقراءِ اللَّذَيْنِ أجراهما عن المسموع فقد انتهت المرحلةُ الحسية من عمله، وبدأ في التجريد؛ وهو استخراجُ المعقولِ مِنَ المَحْسُوس»[2]وبهذا فالحُجَّةُ العقلية تأكيدٌ وتثبيتٌ للحُجَّةِ النَّقلِيَّة فهِيَ مُكَمِّلَةٌ لها وقَسِيمَتُها في تقريرِ القواعِدِ النَّحوِيَّة.

ولقد كانت المُؤَلَّفاتُ الأندلسيَّةُ حافلَةً بالشَّاهِدِ بمُختلفِ أنواعه غير أنَّ مذهبَهُم في اعتمادِه كان مُخالِفا لنُظَرائهم من أهل المشرق. وبرزَ هذا التوجُّه في القرن السادس الهجري الذي كان من أخصبِ القرون عِلمًا وثقافةً بالأندلس إذ برز فيه طائفةٌ من حُذَّاقِ العلم وجهابِذَةِ الفِكْرِ مِمَّنْ طبقَتْ شُهرتُهم الآفاق حتَّى صارَ الواحِدُ منهم تُضرَبُ إليه أكَابِدُ الإبِلِ وتَحُطُّ بفنائِهِ رِحَالُ الرِّجَال. وقد اشتهر السُّهَيْلِي[3]؛وهو أحد أعلامِ هذه الفترة باستنباطاته الدقيقة إضافة إلى آرائِه التي تميَّزَ وانفرد بها في علوم العربية، مِمَّا يَدُلُّ على أنَّهُ كان نحوِيًّا بارعا ولُغوِيًّا نابِغًا، وقد حدَّدَتْ هذه الاستنباطاتُ الدَّقِيقَةُ والآراء المُمَيَّزَة منهجَهُ اللغوي فشمِلَت مواضيعَ السَّماع والقياس ونظريَّة العامِل والعِلَل.

1- النَّـقْل(السّمَاع)

إنَّ المُدوَّنَة اللغويَّة التي اختصَّتْ بها اللغة العربية هي أعظمُ مدوَّنةٍ لغوية شهدَها تاريخُ البشرية، وهي ما يُسَمِّيها القدامى بالمسموع أو السَّمَاع[4]؛ يُعرِّفه السيوطي بقوله: « هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام

نبيّه – صلّى الله عليه و سلّم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظما ونثرا، عن مسلم وعن كافر »[5]، وقد اختلفَ النحاة في ترتيبِهم لِمصادرِ هذا المسموع والاحتِجاجِ به في تأصيلِ قواعِدِهِم. وقد كان للسهيلي موقفُه المتميّزُ في هذا الشأن.

أ- القرآن الكريم

كان السهيليّ يَعتبِرُ القرآنَ الكريمَ مصدرًا مُهِمًّا للاحتجاج، فقد كانَ الحُجَّةَ البالِغَةَ في الاستشهادِ به وبمُختلفِ قراءاتِه؛ بمُتَوَاتِرِه وشاذِّه، « فكانَ بالطبع النصُّ القرآني المثلَ الأعلى في براعةِ النَّظْمِ، والسُّهَيْلِي بِوَصفِهِ قارِئًا كان يعتمِدُه أصلًا أساسِيًّا في القياس، ولم يُساير بعضَ النُّحاة في اعتراضاتِهم على القُرَّاء، فاستشهدَ بالقراءاتِ الثَّابتة سواء أكانت من المتواتر، أو من الشاذ »[6]؛ فاعتبرَ القرآنَ الكريمَ كلامَ اللهِ المنزَّهِ عنِ الأخطاءِ مُقِرًّا بأثَرِهِ العظيم في علوم العربية، يقول "إبراهيم البنَّا" في هذا الشأن: « وأمَّا شواهدُه، فقد استشهدَ بالقرآن الكريم، وفاقَتْ آياتُه غيرَها مِنَ الشواهد، ولم يُخضِعْه لِمَا توصَّلَ إليه النحاة من قواعدهم، بل جعَلَه الأصلَ الذي يُقَاسُ عليه، واعتدَّ بالقراءات القرآنية واحتجَّ بها ولها »[7]، وفي هذا الباب ذكر السهيلي أنَّ"غير" يختلف معناها عن"لا"، فإذا قلت: "هذا غلامُ زيدٍ لا عمرُو" فقد أكَّدْتَ نَفْيَ الإضافة عن عمْرُو، بخِلافِ قوله: "هذا غلامُ الفقيهِ غيرِ الفاسقِ ولا الخبيثِ" فإنَّكَ جمَعْتَ بيْنَ إضافةِ الغُلامِ إلى الفقيه وبيْنَ الصِّفَةِ المذمومَة، وبذلك خرَّجَ قولَهُ تعالى: «غيرِ المغضُوبِ عليهِم ولا الضَّالِّين» [الفاتحة- الآية7]. وفي الفرق بين "لا" و"لَنْ" يقول السُّهَيْلِي إنَّ "لا" يمتدّ بها الصوت فيأذَنُ امتِدَادُ لفظِهَا بامتداد معناها كقوله تعالى: « ولا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا»[الجمعة- الآية7] فعَمَّ جميعَ الأزمِنَة، وفي سورة البقرة قال سبحانه: « ولَنْ يَتَمَنَّوْهُ »[البقرة- الآية 94] فقَصَرَ في سِعَةِ النَّفيِ وقَرَّبَ لأنَّ قبلَهُ في النَّظْم: « قُلْ إِنْ كانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَة »[البقرة- الآية 93] فكانَ يقولُ عزَّ وجلَّ إنْ كانتْ قد وَجَبَتْ لكُمْ الدَّارُ الآخرة، وثَبتَ لكم في عِلْمِ الله فتَمَنَّوْا الموتَ الآن، ثمَّ قال في الجواب: " ولَنْ يَتَمَنَّوْه" فانْتَظمَ الجوابُ بمعنى الخطاب في الآيتين جميعا، فهذه الأمثلةُ تُشِيرُ إلى التصوُّر الفِكْرِي للنظام القرآني عندَ أبي القاسم السُّهَيْلِي فهو خِلَافًا لِمَا أَلِفْنَاهُ عند مُؤَلِّفِي معاني القرآن يتجاوزُ حُجِّيَّةَ القرآن اللغويَّة.[8]

وقد قال أنَّ القرآن الكريم -بالإضافة إلى أنَّه مصدرٌ للأحكام اللغوية- مَجْمَعُ أسرار البلاغة اللغوية، فهو يرى ببراعة النظم القرآني الذي لا تخلو كلمةٌ فيه من حكمة، ولهذا نظر خلاله إلى اللغة نظرة عميقة فاستنتج مِنْ ذلك حَتمِيَّةَ وُجُود فُرُوقٍ بين المترادِفات ووُجود

حِكَم وأسرار في الفروق بين أدوات النفي والعطف وبين التنكير والتعريف، وبين الإضمار والإظهار، وغيرها.

ب- الحديث النبوي الشريف

يُعَدُّ الحديث الشريف كلامَ أفصح العرب عليه الصلاة والسلام، إلّا أنَّ الاحتجاج به كان مرفوضا لكونه مرويّا بالمعنى إلّا من القلة القليلة من النحاة الذين خالفوا منهج القُدامى واحتجُّوا به ومنهم الإمام السهيلي« فكان من نتائج فكره أنْ ادرج الحديث في منهجه اللغوي، وقام بتوجيهات دقيقة في استعمالاته النحوية»[9] ذلك أنَّه اعتمد عليه كمصدر من مصادره السماعية، كما هو متعارف عليه عند الأندلسيين، فقد كان السّهيلي محدِّثا حافظا شهد المحدِّثون له أنّه من أهل الرواية والدراية، لذا نجدُه يستشهد به في اللغة تابعا في ذلك من سبَقَه مِنَ اللغويين كالجوهري وابن سيِّده وابن فارس وغيرهم، ويُعدّ السّهيلي أوَّلَ من استشهد بالحديث النبوي الشريف في النحو، يقول محمَّد عيد: « وقد ظنّ المتأخِّرون والمعاصرون أنَّ ابن خروف أوَّلُ مَنْ احتجَّ بالحديث، والحقيقة تخالف ذلك لأنّ السّهيلي سبقه في هذا العمل، بل إنّ عمل السّهيلي يُعدّ مقدمة صالحة لعمل ابن مالك »[10]، وفي هذا يقول محمد المختار ولد بابا: « وكان من نتائج فكره أن أدرج الحديث في منهجه اللغوي، وقام بتوجيهات دقيقة في استعمالاته النحوية، ممّا أفاد جمال الدين بن مالك في كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"»[11].

وقد اعتمد السّهيلي في كتابه "نتائج الفكر"على أكثر من سبعين حديثا استشهد ببعضها في تقرير أحكام نحوية. كما يُعدّ كتابه "الروض الأُنُف" مصدرا أصيلا في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف. فنراه يستشهد به في اللغة والنحو بشرط صحّة الرواية ووِفاقها لوجه لغوي، ومن أمثلة ذلك أنه استدل به في اللغة على معنى كلمة (الأوس) يقول في مدرج حديثه عن (الأوس) الذي هو الذئب أنّه اسم علم:« والأوس: الذئب والعطية...ولا أحسب الأوس في اللغة إلا العطية الخاصة وهي مصدر: أسته، أما أوس الذي هو الذئب فعلم كاسم الرجل، وهو كقولك: ذئبٌ وأسد، ولو كان كذلك لجُمع وعُرِّف ... كما يُفعل بأسماء الأجناس ولقيل في الأنثى: أوسة، كما يُقال: ذئبة، وفي الحديث ما يُقوّي هذا وهو قوله عليه السلام: "هذا أُوَيْس يسألُكُم مِنْ أموالِكُم..." ولم يقل هذا الأَوْس فتأمَّلْه»[12]. واستدلَّ به في النحو على الاستغناء بالنعت عن المنعوت بقوله عليه السلام: « الكافِرُ يأكُلُ في سبعَةِ أمْعَاء »[13]، وعلى أنَّ الحالَ قدْ تكونُ جامدة، وِفْقًا لقوله صلى الله عليه وسلم: « و أحيانا يتمثَّلُ لي المَلَكُ رَجُلا»[14]، وعلى تقديم

الخبر على المبتدأ: بحديث أخرجه البيهَقِي وهو قوله عليه الصلاة والسلام: « مسكينٌ رَجُلٌ لا زوجَ له، مسكينةٌ امرأةٌ لا زوجَ لها»[15].

ج- كلام العرب

احتجّ السّهيلي بكلام العرب شعره ونثره كغيره من النحاة، فهو يصرّح بذلك بقوله: «...ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب، من دلالة الحروف المقطَّعة على المعاني والرَّمزِ بها إليها الكثيرُ مِنْ منظوم الكلام ونثره »[16]، وكتبه على تنوّعها ومواضيعها يتردّد فيها كثير من أشعار العرب وأمثالهم وحكمهم وأقوالهم إلّا أنه كان من الذين لا يتجهون إلى الاحتجاج بكلام المُحدثين في اللغة العربية، فقد « أبدى نوعا من التحفّظ على الاستدلال بما يسمّى المولدين»[17]، وبذلك وقف بشواهده عند عصر الاحتجاج.

فقد احتجّ السّهيلي بالشعر لدلالات الألفاظ والقواعد النحوية، ومن أمثلة ذلك قوله في معنى "الآية": « الآية: العَلَامَةُ على الشيء، وخَرَجَ القومُ بآيَتِهِم: أيْ بِجَمَاعَتِهِم التي تَتَمَيَّزُ بِهَا ويَتَمَيَّزُون بها مِنَ الاختِلَاط بِغَيرهم، قال الشاعر:

خرج مِنَ النقبينِ لا حَيّ مِثْلنَا بآيَتِنَا نُزْجِي اللِقَاحَ المطافِلَا

ومنه: تأيَّيْتُ المكان أي تَلَبَّثْتُ لِتَبيين شيءٍ وتَمَيُّزِه، قال امرؤ القيس بن عبَّاس:

قِفْ بالديارِ وُقُوفَ حَابِسْ وتَأَيَّ إنَّكَ غَيْرُ يائِسْ

وقال الكميت: وتَأَيَّ إنَّكَ غيْرُ صَاغِر... »[18].

2- العقل

شهدت الأندلس دخول كتاب سيبويه إليها في أواخر القرن الثالث الهجري على يد "محمد بن يحي المهلبي الرباحي" (358هـ) الذي ثقِف الفلسفة والمنطق والكلام، وكان أوّلَ من نهج سبيل النظر في المسائل النحوية، ولقد تفاعل الفكر النحوي المشرقي مع المنطق في أعمال نحاة الأندلس منذ القرن الرابع الهجري؛ فنتج عن ذلك جهود ضخمة أغنت المكتبة النحوية؛ تمثلت في إعمال الذهن وتوليد الأفكار ومناقشة الآراء « ومجمل القول أن الاتجاه العام للدرس النحوي في الأندلس قد انطبع بشكل عام بالدوران حول آثار السابقين فكانت

جلُّ آرائهم النحوية تدور حول الاحتجاج لها سلبا أو إيجابا ولهذا نستنتج أن الطابع العام للاحتجاج العقلي في الأندلس قد سار باتجاهين:

الأول: وسار عليه جل نحاة الأندلس، حيث أن دائرة النقد والردِّ والاعتراض كانت تُوجّه إلى آراء نحوية بغضِّ النظر عن الإنشاءات المدرسية، فاحتجاجهم كان مُنصبًّا على توجيه آراءَ نحوية، وهم بهذا لم يكونوا مختلفين كثيرا عن غيرهم من نحاة المشرق وإن كان الغالبُ على دراستهم النحوية اعتمادُهم على مؤلّفاتِ المشارقة فحظي منهم كتاب سيبويه وجمل الزجاجي وإيضاح الفارسي بكبير اهتمام وعناية.

الثاني: وكان النقد فيه مُوجّها إلى المادة النحوية بشكل عام لا لآراءَ نحوية منفردة، فالخطأ والنقد والاعتراض موجّهٌ بشكل رئيسي إلى الباب النحوي ذاته، وهذا ما انفرد به "ابن مضاء القرطبي"؛ حيث قاد الهجوم على أبواب نحوية واحتج لبعضها احتجاجات عقلية بحتة[19].

وقد ترك السهيلي كغيره من أعلام نحاة الأندلس بصمته في هذا الشأن وفي غيره من القضايا التي تناولها إذ كان مجتهدا في كل رأي امتاز به أو شارك فيه غيره.

أ- القياس

يراد بالقياس حَمْلُ الشيء على الشيء بجامع، وهو:إلحاقُ الفرع بالأصل بجامع. وهو إجراءُ حُكْمِ الأصل على الفرع بجامع[20]، وقد اتخذ فيه السهيلي منهجا مستقلا نظرا لِتمكُّنه مِنَ اللغة وتَمَيُّزِه في النحو بالإضافة إلى اجتهاده؛ حيث كان ينظر في المسائل النحوية نظرةَ المُفكِّر المبدع. ومن ذلك أنَّه انفرد ببعض الآراء في باب قياس التمثيل الذي كان له في فكره نصيبٌ ملحوظ؛ فقد كان يكتفي بالعلَميَّة لمنع صَرفِ العلم في الشعر قياسا على المعارف الأخرى لأنّ التنوين عنده ليس علامةَ تمكُّن وإنما هو علامة انفصالِ المُعرّف عمّا بعده، يقول: « وترك التنوين في المعارف أصل، لا ينوَّن مُضْمَرٌ ولا مُبْهَم ولا ما فيه الألف واللام، ولا مُضَاف، وكذلك كان القياس في العلم، فإذا لم ينوَّن في الشعر فهو الأصل فيه، لأنَّ دخول التنوين في الأسماء إنَّما هو علامةٌ لانفصالها عن الإضافة، فما لا يُضاف لا يحتاج إلى تنوين، والشواهدُ على حذف التنوين في الشعر من الاسم العلم كثيرة جدا، فتأمّلْه في أشعار السيرة والمغازي تجدْها »[21]، ويذهبُ إلى أنَّ بعض العرب أعمَلَ "إنَّ" في الاسمَيْن جميعا، وهو قويٌّ في القياس لأنَّها دخلت لمعانٍ في الجملة وليس أحدُ الاسمين أولى بالعمل فيه من الآخر واستدلَّ بقول الراجز:

إنَّ العجوز خبَّة جروزا تأكل كُلَّ ليلة قفيزا

وهو يعني بالقياس هنا: قياسَ"إنَّ" على "ظنَّ" و"عَلِمَ"، لأنَّهما لا تعلُّق لهما بالمنصوبَيْنِ بعدهُما، ولِمَا بينهما مِنْ شبَهٍ لفظي؛ فهذه الحروفُ شبيهةٌ بالأفعال من حيثُ إنَّ بنْيَتَها تتكوَّنُ من ثلاثة أحرفٍ أو أكثر، ومن شبَهٍ معنوي من حيثُ إنَّها دخلت لمعنى في الجملة التي بعدها[22].

وكان السهيلي يعتدُّ بقياس التمثيل عند عَدَمِ السَّمَاع- أي سماع ما أدَّى إلى قياسه- كما أنَّه مع اعتداده بهذا القياس الذي لم يقرن بسماع تجده عند سماع ما يؤديه لا يعطيه حقا أكثر من حدود ما سُمِع فيه، يقول: « ولكنَّ النصَ أقطعُ من القياس وأرفعُ للشك والالتباس»[23].

وقد وقف السهيلي من المسموع موقفا يقوم على التفريق بين التراكيب والمفردات، أو بين مسائل النحو وألفاظ اللغة، فهو يقيس على التراكيب ويعدُّ كل ما ورد منها أصلا يقاس عليه، وإن اختلف حالُ المقيس عليه من حيث القلَّة والشيوع، بل يعتدُّ بكُلِّ ما سُمِع عن العرب منها ولا يقولُ بالشذوذ، مِمَّا جعلَه في هذا المجال قريبا من مذهب الكوفيين، فلا يوجدُ في أحكامه النحوية ما يدلُّ على أنَّه كان يقول بشذوذ بعض التراكيب أو خروجها على القياس، ولكنَّه كان يُقَسِّم المسموع إلى كثير أو غالب، ونادر، ولغة قوم. ولا يمنع من القياس على هذا المسموع ولو كان مثالا فردا. ولقد شارك في حسم بعض المسائل التي وقع فيها الخلاف بين المتقدمين، فبينما يقولُ بعضهم بقياسِيَّة هذه المسائل ويقول الآخرون بأنَّها سماعيَّة كان دور السهيلي أن يُقوِّم هذه المسموعات التي وقع الخلافُ فيها، ويضَعَ لها أصلا يُجَوِّزُ القياس عليه[24]، ومِنْ أمثلة اعتداده بالقليل أنَّه لم يمنعْ أنْ توقع "نعم" موقع "بلى" تصديقا لمُعتقد الكلام، وكان دليلُه الحديث الذي رواه أبو عبيد؛ وهو أنَّ المهاجرين قالوا: إنَّ الأنصار آوَوْنا وفعلوا معنا وفعلوا، فقال: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم. يقول السهيلي: هكذا صحَّتْ الرواية بنعم[25].

وأمَّا في اللغة فيقيس على الشائع في الألفاظ، حيث يُصرِّحُ بقياسِيَّة بعض الأبنية وعدم قياسية الأخرى وهو بذلك أقربُ للمدرسة البصرية، يقول في الرَّوْضِ الأُنُف: « ونسب طائفة من بني النضير، فقال فيهم: النضري، وقياسه: النضيريّ إلّا أنْ يكونَ من باب قولهم: ثَقَفِي وقُرَشِي، وهو خارجٌ عن القياس، وإنَّما يُقال: فعَلِي في النسب إلى فَعِيلة»[26] ولا شك أنَّ طبيعةَ المدرسة الأندلسيَّة المرتبطة بالنصوص كان لها أثرٌ كبير في أنْ يخرج النحاة بآراءَ

مبتكرةٍ، فحرصُهم على قراءة الدواوين وعنايتُهم بالقراءات وقَفَهم على صُورٍ جديدة للتراكيب ممَّا جعلهم يُعيدون النظر فيما سبق من آراء.

ب- العامل

تُعَدُّ نظريَّة العامل مِنَ الأصول الأساسية التي قام عليها النحو العربي، فهي أهمُّ ما اعتمده الخليل وسيبويه، لأنها غدت الأساسَ الذي بُنِي عليه النحو، وجرى وِفْقَها تقسيمُ بحوثه، وهي التي تضبط النظام الذي يجري عليه الإعراب وتتحدَّدُ به مواضعُه في الكلام، وهي المُعَوَّلُ عليها في التحليل الإعرابي وعليها تُدار أكثر مسائل النحو، وأركانها ثلاثة: العامل، والمعمول، وأثر العامل في المعمول وهو الإعراب[27]، وقد كان السهيلي كباقي النحاة يرى أن المتحدِّث هو الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم، وإنَّها- أي الحركات- صفاتٌ تنشأ عن تحرُّك العضو، فالمُحْدِثُ لهذه الآثار هو المُتحدِّث نفسُه، وإذا كان قد قال: إنَّ الإعراب لا يكون إلَّا بعامل أو سبب، فإنَّه لا يعني أنَّ العامل هو الذي يرفع أو ينصب أو يخفض أو يجزم؛ وإنَّما يعني أنَّه الذي أوْجَبَ ذلك، فكان سببا لأنْ يستجيب له المتكلم، فهو لا يعدو أن يكون سببا، وليس علَّة مؤثرة بذاته[28]، وقد تقيَّدَ السهيلي فيما يخصُّ نظرية العامل بفكرتين مُهمَّتين :

« أوَّلُهما: تصريحُه بأنَّ العاملَ لا يتعدَّى كَوْنَه لاستجابة المتكلم، وليس علَّةً مؤثِّرة في نفسه، وهذا مما يُسايِرُ فِكْر "ابن مضاء". والفكرة الثانية: اعتبارُه أنَّ العاملَ نتيجةٌ لغوية لتأثير المعاني المقصودة في نَسَقِ الكلام »[29]، فهو يرى أنَّ بين العامل والمعمول ارتباطٌ معنوي على نحوٍ مُعيَّن يفسِّره **بالتشبُّث**، فالكلمة الأولى تتشبّث بالثانية وتطلُبها أداء لحق معناها، ومِنْ ثمَّ فهي تتشبَّثُ بها في اللفظ، لذلك يقسِّم أنواعَ الكَلِم من حيثُ العمل إلى قسمين: قسمٌ الأصل فيه العمل مثل: الفعل والحرف؛ أمَّا الفعل فيجب أن يعمل في الاسم الذي يؤثر في معناه، وأمَّا الحرف فهو لا يدل إلّا على معنى في غيره، فوَجَب أن يعمل في اللفظ الدالِّ على المعنى الذي أثَّر فيه. وقسمٌ الأصل فيه أن لا يعمل لأنَّه يدُلُّ على معنى في نفسه ولكنَّه يعمل حينما يدلُّ على الفعل.

فالفعل عنده :

- يعمل في المصدر والفاعل والمفعول بطريق الأصالة.

- يعمل في الحال، لأنها وصفٌ لصاحبها وقتَ حُدوثِ الفعل، والصفة هي الموصوف في المعنى، والموصوف بعض معمولاته.

- يعمل في المفعول معه، والظرف، والمستثنى بواسطة الحرف، ولكنه قد يصل بنفسه لظروف الزمان اعتمادا على دلالة الوضع. فهي موضوعة للوقوع فيها، كما يصل إلى الظروف التي في معنى الوصف من غير الحرف لشبَهِها بالحال.

- يعمل في المعطوف، وحرف العطف دال عليه.

والحرف يعمل في كلِّ ما هو مؤَثِّرٌ فيه معنى، إلّا إذا دخل على جملةٍ عمل بعضُها في بعض، وسبق إليها معنى الابتداء أو نحوه، وكان الحرفُ داخلا لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسمٍ مفرد ، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، واستثنى من هذه القاعدة :"إنّ وأخواتها" التي تدخل لمعنى في الجملة وتعمل مع ذلك، وعلَّل عملها بأنها لكلمات يصحُّ الوقوفُ عليهنَّ مثل قول الشاعر:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

فلو رُفع ما بعدها على الابتداء لم يظهر تشبُّثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه.

وقد اعتبر السهيلي حروفَ المعاني كحروف التشبيه والنداء والنفي والاستفهام حروفا غيرَ عاملة باعتبار أنَّ معانيها مُسنَدةٌ إلى المتكلِّم لا إلى الأسماء التي تأتي بعدها ، فالحرف عموما عنده:

- يعمل في كل ما دلَّ على معنى فيه من الأسماء المفردة والأفعال.
- وقد يعمل ماحقُّه الإهمال إظهارا للتشبُّث، وأنه غير منقطعٍ عما بعده من الكلام.

- لا يعمل معناه في الاسم، وشذَّ "كأن" و"لا" بعد "لو".

- لا يجوز إضماره- أي الحرف العامل- مع بقاء أثره إلّا أن يقوم مقامه شيء كالعِوض منه مثل:"حتَّى" التي أتت عوضا عن"أَنْ"، أو يكثرَ دورانُه في الكلام، مثل من يقول في جواب: كيف أصبحت؟ خيرٍ، عافاك الله[30]. ومنه فإنَّ التشبُّثَ النابع من دلالة العامل هو قِوامُ نظرية العامل عنده، فإذا كانت الكلمة تقتضي أخرى اقتضاء معنويا، فهي تتشبَّثُ بها في اللفظ، وتؤَثِّرُ فيها أثرا لفظيا؛ هو الأثرُ الاعرابي حتى يكونَ دلالةً على ما بينها من الارتباط، وربَّما لا يكون هناك ارتباط معنوي ومع ذلك فاللفظ عامِلٌ إظهارا لارتباط هذا اللفظ بما بعده من الكلام مثل: عَمَلِ "إنّ وأخواتها"، و"الحروف التي حقُّها الإهمال" ، و"ظننت وأخواتها"، و"كان وأخواتها" من الأفعال التي حقُّها أن لا تعمل فيما بعدها من الأسماء لأنّها لم تدخل لمعنى فيها،

وإنَّما دخلت لمعنى في الجملة، وليس ما بعدها من الأسماء مفعولا على الحقيقة، ولكنْ أُعمِلَت إظهارا لتشبُّثِها بها[31] .

أمَّا بالنسبة للعوامل المعنوية فقد وافق السهيلي جمهورَ البصريين في رفع المبتدأ بعامل معنوي، لكنه أطلق عليه نوعا من العموم بحيث جعله: المُخبَر عنه، فشمل بذلك المبتدأ والفاعل، كما وافقهم أيضا في أنَّ المضارع مرفوع بوقوعه موقع الاسم، لكنه خالفهم في عاملِ ثلاثةٍ من التوابع فقال: إنَّ العامل في النعت هو التبعية، لأنّه لو كان الفعل هو العامل في النعت لجاز تقديمه- أي النعت- على المنعوت.

ومِنَ العوامل المعنوية التي انفرد بها السهيلي عاملُ: "القصد إليه" الذي يختص بالنصب؛ وهو العامل في نصب " سبحان الله" لأنّه حدثٌ أُحتِيجَ إلى ذِكرِه خاصة، مطلقا ومضافا إلى ما بعده. أيضا قال بعامل "الإظهار" مثاله: جاء زيد رغبة فيك؛ أي إظهارا للرغبة. كما قدّر" فعل النظر" في مثل: هذا زيدٌ قائما، وهو عنده عامل معنوي لمنع تقديم الحال عليه؛ يقول: « العامل فعل مضمر تقديره: انظر ، وأُضمِر لدلالة الحال عليه من التوجّه واللفظ، وإذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال، لأن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي، أو التوجّه، أو ما شاكله»[32]. فكان ما ذكره من عوامل معنوية:

- القصد إليه: وهو عامل معنوي مختص بالنصب اعتمده شيخه ابن الطراوة.
- الإخبار: وهو عامل الرفع في المبتدأ.
- التبعيَّة: وهو العامل عنده في النعت والتوكيد والبدل.
- وقوعُ المضارع موقع الاسم.
- الإظهار: وهو عامل النصب في المفعول لأجله.

معنى النظر: وهو عامل الحال في نحو: هذا زيد قائما[33].

أمَّا أصوله في العمل فهي:

- حَقُّ العامل ألّا يكون مهيّئا لدخول عامل عليه.
- العامل لا يعمل في نفسه.
- لا يشترك الاسم والفعل في عامل واحد.
- لا يجتمع عاملان في اسم واحد.
- لا يعمل عاملٌ واحدٌ في حَالَيْن ولا ظَرْفَيْن إلَّا أنْ يتداخَلَا مثل: سرت راكبا مسرعا.
- لا يتقدَّم المعمول على العامل.

- لا يلي العاملَ إلَّا ما عَمِلَ فيه[34].

هذا ما اعتمده السهيلي في نظرية العامل وما توجه إليه فكره اللغوي والذي أتى فيها بآراء مهمة ومميزة أضيفت للتقعيد النحوي.

ج- العلَّة

كان السهيلي يولي قضية العلل اهتماما كبيرا، حيث كان مؤمنا بأن كلَّ ما في اللغة من الصوت حتى التركيب يدخل في نطاق التعليل، وإنَّ كتبه جميعَها يبرز فيها هذا الجانب وإنْ اختلف موضوعها، ولقد ألَّف "نتائج الفكر" لهذا الغرض حيث ذكر في مقدمته أنَّ معظمه من علل النحو اللطيفة ، كما نبَّه في كتابه "الروض الأُنف" على أنه كان من مقاصده فيه « تعليل النحو وصنعة الإعراب.»[35] فقد كان مشغوفا بالعلل النحوية واختراعها حتى أنَّ "ابن مضاء القرطبي" يقول: إنَّه كان يُولَع بها ويخترعها ويعتقد ذلك كمالا في الصَّنعة وبَصَرا بها[36].

وكان يرى أنَّ العِلَّة الصحيحة هي المطَّردةُ المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويُفقد بفقدانها فيقول أنَّ الإسكار في الخمر علّةُ التحريم، فهذا تعليل لأن الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السكر ويُعدم بعدمه وأعطى مثالا آخر لها بالإضافة التي توجب الخفضَ إيجابا لغويا، وفسر هذا الإيجاب بأنه ليس بإيجاب عقلي، ولا إيجاب شرعي، ولكنه إيجابٌ لغويٌّ اقتضته اللغة فصار أصلا يبنى عليه[37]، هذا ولم يقتصر السهيلي على العلل الثواني والثوالث فقط بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس، وفي جهده الفكري لابتكار علل لهذه التساؤلات قام بتوسيع مسالك العلة حتى بلغ بها إلى تسعة[38]. وعلى حين كان السهيلي يكثر من العلل؛ نجده ينتقد النحاة في بعض العلل، ويناقشهم في أخرى فيوجِّهها ويبيِّن ما يرى فيها من تحكم، يقول- وقد رفض عللهم في منع الصرف- : « وهذا الباب لو قصروه على السماع ، ولم يعللوه بأكثرَ من النقل عن العرب لانتُفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولمَا تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم فقالوا: أضعفُ من حجة نحوي »[39].

وقد عنِيَ في تعليله بِعِدَّة نواحي منها:

- ما وضعتْهُ العرب : مثل تعليله لوضع الفعل والاسم الموصول.

- وما لم تضعه كتعليله لعدم وصف المعرفة بجملة، ولماذا لم يقولوا: "قبلما" كما قالوا "بعدما"؟ ، ولماذا قالوا: "ما قام محمد لكنْ عمرو"، ولم يقولوا: "قام محمد لكن عمرو"؟ ولماذا لم تكن "إذا" عاطفة "كحتَّى" ؟[40]

- موقع الكلمة كما في تعليله لما أُضيف من الظروف إلى الأفعال، ووجوب الصدارة لأدوات المعاني[41] .

- إعمال ما أعمل وإهمال ما أهمل.

- ما حذف من الكلمة.

- دلالة الصيغة ومادتها[42].

ومن بين المسالك التي اعتمدها في ذلك:

- دلالة الكلمة: وعلل بها لعدم دخول"منذ" على المضمر[43]، وعدم وقوع "إلى" عاطفة "كحتى"[44].

- الحمل على المعنى: وقد قال فيه أن العرب تذهب بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها، ولذلك جمعوا " حرة" على " حرائر" لأن الحرة في معنى الكريمة.

- الحمل على اللفظ أو المضارعة: وبهذا المسلك يبرر علة جمع " فعلان" جمع السلامة، وتأنيثه بالهاء وتنوينه، لأنه محمول على لفظ المثنى، يقول: « ولمضارعته التثنية امتنع جمعه، فلا يقال في غضبان: غضبانين، وامتنع تأنيثه بالهاء، فلا يقال: غضبانة، وامتنع تنوينه، كما لا ينون نون المثنى فجرت عليه فجرت عليه كثير من أحكام التثنية لمضارعته إياها لفظا ومعنى»[45].

- الاستغناء: وجعله لمنع صرف الأسماء المستغنية عن التنوين.

- مراعاة الأصل: وبها فسر صرف الأعلام المنقولة مثل: أسد ونمر.

- طلب الخفة: وله عنده ظواهر كثيرة منها: جنوح العرب عن جمع " فعيل" بالواو والنون، فيقول: « جمع السلامة فيه جائز، ولكنه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت: رحيمين،والخروج من الكسر إلى الضم إذا قلت: رحيمون »[46].

- طلب الازدواج: والمزاوجة يُعتمد عليها في توجيه وتخريج كثير من النصوص مثل رواية: « مثلَ أو قريبَ من فتنة الدجال » بترك التنوين في " قريب" فقال: « وجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها وأنَّ الراوي لم يعتمد على الكلمة فلو اعتمد عليها في الخبر لجاء بها على أصلها، ولكنَّ حكمها عنده حكم" مثل" في الإخبار بها إذ الشكُّ جامعٌ بينهما، و"مثل" غير منونة، لأنها مضافة في المعنى فلم تنون، و" قريب" مقرونة بها في الشك، مزدوجة معها في اللفظ، فكان في ترك التنوين تحقيقٌ لاقترانها بالتي قبلها في شكه...فجاء بها مثلها في ترك التنوين»[47].

-كثرة الاستعمال: ومثَّل له بقول" رُؤبة" وقد قيل له: كيف أصبحت؟ خيرٍ عافاك الله[48].

- رفع الوهم (عدم الالتباس): وعلل به عدم جمع "برٍّ" و"فظٍّ" جمع سلامة، لئلا يلتبس بِفعّول[49].

ويرى الد. البنا أنّ السهيلي كان مبدعا في كثير من تعاليله، بالنظر إلى اعتباره لوظيفة الكلمة ولدلالتها المعجمية، ولصفاتها الصوتية، ولِما لتأثيرها اللفظي في كثرة الاستعمال، ومراعاة الازدواج، إلّا أنه كان فيما يبدو يختار مقدّماتٍ معينةً وألفاظا خاصة تُمكِّنه من الوصول إلى النتائج المستهدفة، ومن ذلك توجيهُه للعلاقة بين لفظ" حتَّى" ومعناها، قال: « وأمَّا حتَّى فموضوعةٌ للدلالة على أنَّ ما بعدها غايةٌ لِمَا قبلها، وغايةُ كلِّ شيء حدُّه، ولذلك كان لفظُها لفظ الحد، حاءٌ قبل دالين، فكان استنتاجه منطبقا على لفظ "الحدِّ"، ولو فسّر الغاية بالنهاية لاختلَّ تعليله »[50].

ونقول أنَّه كان لآراء السهيلي في قضية التعليل دورُها في تخليص النحو من بعض العلل الفاسدة على حدِّ قوله، وإنْ كانت تلك الآراءُ نظريَّة في بعضها فلا أحدَ ينكر تأثيرها على النحو، فالسهيلي اقترب نظريا-على الأقل- من موقف "ابن مضاء القرطبي" الداعي إلى التخلّص من العلل الثواني والثوالث رغبةً في التيسير، وقد ظهر ذلك في معرض حديثه عن العلل في باب الممنوع من الصرف، وإنْ كان صاحبُه لم يلتزم به بشكلٍ كامل حيث أنَّه أَوْلى قضية العلل اهتماما بالغا، ولم يقتصر على الثوالث بل واصل تساؤلاته العلمية إلى أن وصلت إلى السوادس، ولعل السهيلي في تقصِّيه للعلل النحوية عمليًّا بعد أن رفضها نظريا كان مُنطلِقا من مبدأ يعدّ هذه العلل التي ساقها من باب أنها علل لطيفة، وهي من أسرار هذه اللغة الشريفة[51] لذلك فهي تخدم النحو ولا تعقِّده أو تصعبه.

وعموما نقول أنَّ السهيلي قد استطاع أنْ يستنبط له آراءَ جديدة خاصة به، وذلك للقدرة التي كان يمتلكها في الرد والاحتجاج، فعباراته واضحة وحواره شيِّق وأدلَّته متسلسلة تبيِّن استفادته من المنطق في إيصال أفكاره بالحجج العقلية المقرونة بما يعزِّزها من دليل سماعي، ومن عباراته المميّزة التي تُبيِّن منهجَه في ذلك قولُه:« ولا يُعدل عن هذا الأصل إلّا بدليل منقول أو معقول»[52].

هوامش البحث

[1] محمد جواد الطريحي، مقال بعنوان: التراث اللغوي العربي، مجلة فصول، المجلد الأول، ع1، 1980، ص89.
[2] المرجع نفسه، ص89.
[3] السهيلي (508هـ-581هـ) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي: حافظ، عالم باللغة والسير، ضرير، ولد في مالقة ... نبغ فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي بها، هو صاحب الأبيات التي مطلعها :
يامن يرى ما في الضمير ويسمع أنت المُعدُّ لكُلِّ ما يُتَوَقَّع
من كتبه : الروض الأنف في شرح السيرة النبَويةَ لابن هشام ، التعريف والإعلام في ما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام ، الايضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين ، نتائج الفكر (انظر: الأعلام ج3 باب العين، ط15، بيروت، 2002).
[4] انظر:عبد الرحمن الحاج صالح ،السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، الجزائر، ص251.
[5] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، د ط، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص74.
[6] محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، ط2، بيروت، ص 250.
[7] ابراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، جدة، دار البيان العربي، ص415.
[8] بتصرف: تاريخ النحو في المغرب والمشرق، ص246.
[9] نفس المصدر، ص246.
[10] محمد عيد، أصول النحو العربي ط4، القاهرة، عالم الكتب، 1989، ص53.
[11] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 246.
[12] أبو القاسم السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، ط الجمالية ، ج1، ص: 14.
[13] أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: إبراهيم البنا، جامعة قاريونس، ليبيا، 1978، ص 388.
[14] أبو القاسم السهيلي، أمالي السهيلي، تح: إبراهيم البنا، مصر، دار السعادة، 1970، ص 118.
[15] ينظر: نتائج الفكر في النحو، ص 313، 314.
[16] نفس المصدر، ص 176.
[17] تاريخ النحو في المغرب والمشرق، ص247.
[18] نتائج الفكر في النحو، ص 156، 157.
[19] انظر: محمد جواد الطريحي، الحجة العقلية في الدرس النحوي، مجلة كلية الآداب،ع 78، ص4.
[20] انظر: عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ط1،الجزائر، موفم للنشر،2007، ج2، ص49.
[21] الروض الأنف، ج2، ص 57،56.
[22] انظر: نتائج الفكر في النحو، ص 74.
[23] نفس المصدر، ص 193.
[24] انظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص244.
[25] انظر: أمالي السهيلي، ص 47،46.
[26] الروض الأنف، ج2 ،ص 187.
[27] انظر: بن لعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، ص249.
[28] انظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص300.
[29] تاريخ النحو في المشرق والمغرب، ص 250، 249.
[30] انظر: نتائج الفكر في النحو، ص 110،109.
[31] بتصرف: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 316.
[32] الأمالي، ص 105، 104.
[33] انظر: تاريخ النحو في المشرق والمغرب، ص 249.
[34] انظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 328،387،386،325.
[35] الروض الأنف، ج1، ص 3.
[36] انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية ،ط7 ، القاهرة، ب ت، ص 299 .
[37] انظر : الأمالي، ص20.
[38] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغربن، ص251.
[39] الأمالي، ص 19.
[40] انظر: نتائج الفكر في النحو، ص 177، 188، 252، 255.
[41] نفس المصدر ، ص 96، 121.
[42] انظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 289.

[43] الأمالي، ص43.
[44] نتائج الفكر في النحو، ص 252.
[45] نفس المصدر ، ص 45.
[46] نفس المصدر ، ص163.
[47] الأمالي، ص 130.
[48] الروض الأنف ج2 ص 72.
[49] انظر: تاريخ النحو بالمشرق والمغرب، ص251،252.
[50] انظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 297.
[51] انظر: نتائج الفكر في النحو، المقدمة.
[52] المصدر نفسه، ص 241.